

تفاوض حذر بشأن

اتفاقية «الكوبز» بين مصر وأمريكا وإسرائيل

إلى ربوع منطقة الشرق الأوسط. في البداية تفاؤل أحمد عبد المعطى أمين الحزب الوطنى بالسيدة زينب والخبير الاقتصادى بالملاح والمحاور الأولية لاتفاقية التجارة الحرة.. المناطق الاقتصادية المؤهلة المعروفة بـ«الكوبز»، مؤكداً أن الاتفاقية ستدفع عجلة النمو الاقتصادى المصرى للأمام وتعالج التشوهات الاقتصادية التراكمية من إهدار الصادرات المصرية وعدم وجودها بالأسواق العربية والأوروبية.

وقال إن الاتفاقية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ستفتح آفاق التنمية المستدامة لتمتع

الصناعات المصرية لدى الأسواق الأمريكية بالإعفاءات الجمركية التى تمكن الصناعات المصرية من المنافسة شريطة الجودة فى عمليات الإنتاج والمحافظة على سمعة مصر عالمياً. وأشار أمين الحزب الوطنى إلى أن الاتفاقية لا تؤثر على الشأن



أحمد عبد المعطى

مصطفى شعبان

الخارجى والداخلى المصرى، وليست من ضمن الإصلاحات السياسية المفروضة من الخارج، بل هى اتفاقات اقتصادية

مهمة تساعد الاقتصاد المصرى على الوصول للعالمية وليس له أى شأن سياسى أو من أجل ضغوط خارجية، لأن مصر لها ثوابت لا يمكن أن تحيد عنها مهما كانت الأسباب، مؤكداً أن

جدل واسع لدى الأوساط الحزبية بين مؤيد ومعارض من الاتفاقية التى وقعت الأسبوع الماضى بين الجانب المصرى والأمريكى والإسرائيلى «الكوبز» التى ستفتح آفاقاً جديدة أمام الصادرات المصرية للأسواق الأمريكية، وبعد إلغاء الإعفاءات والقيود الجمركية على أن تكون الشركات المصدرة ضمن القوائم المدرجة بالمناطق الاقتصادية المؤهلة، بالإضافة إلى توافر المنشأ وتحديد ١١.٧

من المكونات الصناعية الإسرائيلية، شريطة التصدير

للولايات المتحدة من الملابس الجاهزة والنسيج والجلود والتشييد والبناء والسلع الغذائية المصنعة.

وأعتقد أن هذه الترتيبات تصب فى خاتمة النمو الاقتصادى وللخروج من النفق المظلم الذى عرقل مسيرة الإصلاح الاقتصادى وعمليات التصدير التى تعتبر حجر الزاوية للتنمية الشاملة، خاصة أنها تمثل حياة أو موتاً، لأن التصدير سيفتح الباب عملياً نحو المستقبل، خاصة أن مصر تواجه تحديات خطيرة فى المرحلة المقبلة بعد اتفاقية «الجات» ٢٠٠٥. وتعد اتفاقية «الكوبز» بادرة مشجعة للصادرات المصرية للأسواق الأمريكية التى تستوعب أكثر من ٤٠٪ من الإنتاج العالمى، وهى بمثابة البوابة الخلفية لإلغاء المقاطعة الاقتصادية بين مصر وإسرائيل.. ونطالب الجانب الأمريكى بالضغط على إسرائيل لتنفيذ اتفاقات أوسلو ومديريت وتثبيت الأرض مقابل السلام الشامل والعادل وتطبيق خريطة الطريق لإعادة الأمن والاستقرار

قيدا جديدا على السيادة المصرية، وأنه «إسفين» لعزل مصر عربيا.. لذا نرفض الاتفاقية التي تحجم دور مصر القيادي والريادي من عملية السلام بين العرب وإسرائيل. وأشار إلى أنه يرفض الاتفاقية التي وقعتها الحكومة المصرية، مؤكدا أن إسرائيل مازالت تضرب عرض الحائط بكل القرارات الدولية ولم تصل إلى سلام عادل وشامل في المنطقة، ولم تحدد أى حدود دائمة معترف بها دوليا، فضلا عن أنها تستخدم عمليات البطش والقمع وطمس الهوية العربية لاستمرارها في عمليات التوسع الاستيطاني.

وقال إن مشاركة إسرائيل بنسبة ٣٧٪ من المكونات ستؤثر على المنتجات المصرية تبعا لنظرية الاحتكار وستؤدي إلى فتح الباب عمليا للمشاركة في عمليات التطبيع.

وأضاف أن الاتفاقية سوف تؤثر على إنشاء السوق العربية التي نأمل في إنشائها باعتبارها صمام الأمان للاقتصادات العربية، لأن الاتفاقية يمكن أن تحول مصر إلى سوق للمكونات الإسرائيلية.. والتصدير والإدارة والتحكم في الأسعار والعمليات المالية بما يتلاءم مع سياساتها وطموحاتها وبما يتعارض ويضر بالسياسة المصرية الاقتصادية في مرحلة ليست بعيدة.

وتساءل: لماذا العجلة في الاتفاقية الاقتصادية وهناك اتفاقية الجات ٢٠٠٥ التي ستفتح الباب أمام الصناعات المصرية للتصدير عالميا، مؤكدا أن الهدف من الاتفاقية هو عزل مصر اقتصاديا عن المنطقة العربية.

الاتفاقية بادرة مشجعة للصناعات المصرية وإلى القطاع الخاص الذي يمكن أن يحقق نتائج إيجابية في حل مشكلة البطالة ومنافسة الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية. وحث الأمين نواب الشعب على ضرورة الموافقة على هذه الاتفاقية لمصلحة الاقتصاد المصري الذي يمر

حاليا بأزمة خطيرة أدت إلى انخفاض مستوى المعيشة، مشيرا إلى أن الاتفاقية ليست بدوافع أجنبية ولكن بإرادة مصرية



فوزي غزالي

مسئولة تعي الحقائق الاقتصادية وترغب في رفع العبء عن المواطن المصري الذي يعاني من أزمة بطالة وانخفاض في مستوى المعيشة وتدنى في الأجور والخدمات، مشيرا إلى أن بنود الاتفاقية اتسمت بالشفافية والمصادقية والمكاشفة بمشاركة الجانب الإسرائيلي بـ ١١.٧ من المكونات الصناعية ودخولها الأسواق الأمريكية بإعفاءات جمركية كبيرة تنافس الصناعات الأخرى، وأعتقد أن الاتفاقية لا تؤثر على مواقف مصر الثابتة والرائدة من عملية

السلام السلمية، بل يمكن أن تدفع عملية السلام إلى الأمام في ظل التبادل الاقتصادي. واعتبر الدكتور فوزي غزال الاتفاقية الاقتصادية «الكوبز» بين مصر وأمريكا وإسرائيل